

التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

Turkish-Iranian Rivalry in the Middle East

الحارث الحلالمة

Al-Hareth Al-Halalima

قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الزرقاء، الأردن

Department of Political Science, Faculty of Arts, Zarqa University,
Jordan

الباحث المراسل: alhareth2001@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2019/3/25)، تاريخ القبول: (2019/7/9)

ملخص

جاءت هذه الدراسة بعنوان "التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط" وذلك بدراسة التحولات السياسية في المنطقة والتي أدت إلى زيادة هذا التنافس ومدى ارتباطه بالأهمية السياسية والعسكرية والجيوبولوتيكية للمنطقة بحيث قامت الدراسة على فهم هذه المشاريع والأدوار لكل من تركيا وإيران وأثر ذلك على منطقة الشرق الأوسط، بحيث انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن وجود قوتين مختلفتين أيديولوجياً ويمتلكان قدرات متشابهة إلى حد ما يمكنهم من التنافس في المنطقة، ومن فرضية أخرى ترى أن هذا التنافس له أثر سلبي على المنطقة بحيث أضعف من ولاءات بعض التيارات الأيدولوجية لدولها وأصبح لها انتماؤها الفكري والأيدولوجي، وقد ثبتت صحة الفرضيتين، ومن مشكلة بحثية بوجود حالة من عدم الوضوح لفهم طبيعة العلاقة بين تركيا وإيران في المنطقة وما هي منطلقاتها وركائزها، وأجابت الدراسة على عدد من التساؤلات المثارة من حيث ماهية طبيعة العلاقة وما هي المحددات والأسباب التي أوجدت هذا التنافس بين الدولتين، مستخدماً منهج صنع القرار في بيان طبيعة الظروف السياسية المحيطة ببيئة صانع القرار في كلا الدولتين، والمنهج الوصفي التحليلي في توضيح وشرح طبيعة هذه العلاقة التي أدت إلى محاور هذا التنافس، كما استخدمت في إطارها النظري نظرية اللعبة والتي بيّنت محاور القوة والضعف التي وضحت أوجه هذا التنافس بين إيران وتركيا والنظرية الواقعية في تحديد سلوك الدولة من حيث عامل القوة والمصلحة لكل من الدولتين كما خرجت الدراسة بعددٍ من التوصيات والنتائج.

الكلمات المفتاحية: تنافس، إيران، تركيا، الشرق الأوسط.

Abstract

This study entitled "The Turkish-Iranian rivalry in the Middle East" aimed to investigate the political transformations in the region which led to increasing this competition and its relevance to the political, military and geopolitical importance of the region. The study considered the projects and the roles of Turkey and Iran and its impact on the Middle East, so that it began from the hypothesis that the existence of two ideologically different forces that have a somewhat similar capabilities enable both to compete in the region, and from another hypothesis that this competition adversely affects the region by weakened the loyalties of some ideological movements to their countries and proved to have new ideologies. The validity of these two hypotheses has been proven. A research constraint is the presence of a lack of clarity to understand the nature of the relationship between Turkey and Iran in the region and what are the foundations and pillars of this relationship. The study answered number of questions raised in terms of the nature of the relationship and what are the determinants and reasons that created this competition between the two countries using the decision-making approach in explaining the nature of the political circumstances surrounding the decision-making environment in both countries and the analytical descriptive approach in clarifying and explaining the nature of this relationship which led to the dimensions of this competition. It also used the game theory to show the factors of strength and weakness between Iran and Turkey and the theory of realism in determining the behavior of the state in terms of power and interest for each of the two countries. A number of recommendations and results have emerged from this study.

Keywords: Competition, Iran, Turkey, Middle East.

المقدمة

تكتسب العلاقات التركية الإيرانية أهمية قصوى منذ مئات السنين، فكل منهما يشكل ما يسمّى بمنطقة الشرق الأوسط بالاشتراك مع دول عربية أخرى، كما أنهما تحيطان جغرافياً بالمنطقة العربية من الشمال والشرق، فتتداخلان معاً بالتاريخ والحضارة المشتركة على نحو أعطى خصوصية أكثر للمنطقة.

وهنا فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية دولة لها ثقلها الإقليمي والدولي، سواء من حيث موقعها الاستراتيجي أو إمكاناتها البشرية والاقتصادية، أو حتى تأثيرها السياسي في المنطقة، وكل ذلك كان له الأثر الأكبر في ارتباطاتها وعلاقاتها الدولية والإقليمية، فضلاً عن إستراتيجيتها الساعية لأن تكون قوة مهيمنة في المنطقة، وهذا ما جعلها تصطدم بقوى إقليمية ودولية كانت تركيا هي من أبرز تلك القوى، فهي لا تقل أهمية عن الجمهورية الإسلامية؛ لأنها تعد من أهم الدول في الشرق الأوسط، سواء من الناحية الجيولتيكية، فضلاً عن كونها عضو في حلف الناتو.

أهداف الدراسة

1. تسعى الدراسة لفهم طبيعة الدور التركي والإيراني في منطقة الشرق الأوسط.
2. تحاول الدراسة فهم المحددات السياسية المكنونة للدورين التركي والإيراني في منطقة الشرق الأوسط.
3. تحليل أبعاد العلاقة التركية الإيرانية في ظل التنافس بينهما بالمنطقة.
4. فهم طبيعة المشاريع التي تقيمها تركيا وإيران في المنطقة.
5. بيان وأثر هذا التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين: الأولى ترى أن تركيا وإيران دولتين تمتلكان مصالح لكل منها في المنطقة وتسعى لفرض نفسها، لذلك لا بد من أن تنشأ بينهما علاقات متذبذبة وغير مستقرة تصل إلى مرحلة التنافس. أما الفرضية الثانية مفادها أن التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط قد أثر سلباً وذلك لوجود تعارض بين هذه المصالح بين الطرفين في مشاريعهم المقامة في المنطقة، حيث ترى الدراسة أن هذه التنافس ليس سياسياً فقط بقدر ما هو عقائدي (سني، شيعي)، والبحث عن مصادر سيطرة ونفوذ أكبر خصوصاً في الدول الإسلامية في المنطقة.

مشكلة الدراسة

تنطلق الدراسة من مشكلة بحثية وهي كيفية فهم الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران وما تسعيان لتحقيقه من أهداف، ومحاولة الفهم هذه تأتي في ظل تراجع النظام الإقليمي العربي الأمر الذي زاد من حدة هذا التنافس، بالإضافة إلى فهم الأدوات المستخدمة من قبل الطرفين المتنافسين لتحقيق الغاية التي يسعى إليها كل طرف من الأطراف.

أسئلة الدراسة

1. ما هي طبيعة العلاقات التركية الإيرانية؟
2. ما هي بؤابر التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط؟
3. ما هي محددات التنافس التركي الإيراني من حيث البعد الجغرافي والسياسي والديني؟
4. ما هي نتائج هذا التنافس وآفاقه المستقبلية على مشاريع الطرفين في المنطقة؟

محددات الدراسة

المحدد المكاني

بحثت الدراسة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمناطق التي تمتلك فيها إيران وتركيا مشاريع فيها مثل العراق (إحتلال العراق) وسوريا (الأزمة السورية) واليمن (عاصفة الحزم) متتبعاً الأزمات التي حصلت في كل منها.

المحدد الزماني

ركزت الدراسة على الفترة التي اشتدت فيها هذا التنافس والتي شهدت زعزعة في أمنها واستقرارها، خصوصاً بعد بدء الربيع العربي في الفترة بين 2011-2018.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على أكثر من منهج؛ كون هناك عناصر لا بدّ من اكتمالها في المنهجية وصولاً لفهم الدراسة بشكل كبير، فقد استخدم منهج صنع القرار في بيان طبيعة الظروف السياسية المحيطة ببيئة صانع القرار في كلا الدولتين .

وأما المنهج الآخر فهو المنهج الوصفي التحليلي؛ لبيان ووصف وتحليل العلاقات التركية الإيرانية، وتحليل هذه العلاقة من جميع جوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية والجغرافية والدينية وصولاً لفهم هذا التنافس وأسبابه واستشراف مستقبله.

كما قامت الدراسة باستخدام إطار نظري منهجي للدراسة تمثلت بنظرية اللعبة والتي بيّنت محاور القوة والضعف التي وضحت أوجه هذا التنافس بين إيران وتركيا والنظرية الواقعية في تحديد سلوك الدولة من حيث عامل القوة والمصلحة لكل من الدولتين.

تم استخدام منهج صنع القرار وذلك بدراسة الظروف المحيطة بصانع القرار في كلا الدولتين من حيث البيئة الداخلية له والخلفية الدينية والتاريخية واضعاً هذه المؤثرات في مدى توافق الدولة مع فكر صانع القرار، فالنظام الإيراني الذي أكد أول رئيس للجمهورية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية أبو حسن الصدر وعلى لسان مفجر الثورة الإيرانية آية الله الخميني قال: "نريد إقامة حزام شيعي للسيطرة على العالم الإسلامي" كما يظهر ذلك جلياً أيضاً إذ تناولت نهج عمل مشروع تركي تجاه الشرق الأوسط، كما خطط له من قبل منظر حزب العدالة والتنمية

الحاكم "أحمد داود أوغلو" سياسة العمق الإستراتيجي والتي يكون لتركيا بموجبها قوة التأثير النابعة من موقعها الجغرافي بحيث أن بيئة صنع القرار كانت حافزا لهذا التنافس.

أما على مستوى نظرية اللعبة فقد لعب الجانبان على مقاييس الربح والخسارة مستغلاً كل منهما أدواته التي تمكنه من استغلالها بالشكل الجيد في عدة قضايا منها وأهمها القضية الفلسطينية فقد استغلت تركيا العالم السني وتوتير العلاقة بين كل من تركيا وإسرائيل في تعميق أدواته وإيجاد موضع قدم لم تستطع إيران الوصول إليه بنفس الدرجة رغم الدعم الإيراني لحزب الله اللبناني فبحسب نظرية اللعبة انتصار تركيا واعتبار نفسه رأس الحربة ساهم في تراجع الدور الإيراني. أما تحقيق كل الطرفين الدرجة التي يريدها من انتصار هو بمثابة لعبة صفرية يحقق كل طرف فيه مصلحته .

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تأتي أهمية الدراسة عملياً من خلال تسليط الضوء على شكل ومستوى التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بالشكل الذي يساهم في فهم مستويات هذا التأثير وأدواته وأثرهم على المنطقة وذلك بدراسة الطرق والأدوات التي استخدمها كل من طرفي التنافس وصولاً لفهمها وتحليلها واقعيًا والبناء عليها علمياً وعملياً.

الأهمية العملية

تأتي أهمية هذه الدراسة من إضافة علمية وتكمل ما توصلت إليه الدراسات السابقة في هذا المجال وما ستوفره من تحليلات تساعد صانع القرار في الشرق الأوسط بشكل عام والعرب بشكل خاص بما ستوفره هذه الدراسة من تحليلات واقعية تبين شكل ومدى هذا التنافس، وصولاً لتوضيح الصورة لصانع القرار العربي من نتائج وتوصيات خرجت بها هذه الدراسة.

مصطلحات الدراسة

الشرق الأوسط: هو مصطلح سياسي جغرافي يدل على دول النظام الإقليمي العربي مضافاً إليها كل من تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان، فهي بذلك تدل على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركز الخليج العربي، فالدول التي تقع بالقلب هي مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن والعراق والكويت وتركيا وإيران، أما أطرافه فهي المنطقة المحيطة بها جغرافياً.

التنافس: هو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من خلاله طرفان أو أكثر لتحقيق نفس الهدف، ويعرف بأنه حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يتميز بالطابع السلمي بعيداً عن مظاهر العنف والنزاعات المسلحة بالشكل الذي لا تنعكس سلباً على طبيعة العلاقات بين أطرافه.

طبيعة الدور: يأتي هذا المفهوم لبيان شكل وماهية هذا الدور بحيث أن طبيعة الدور تشير إلى الشكل والأدوات المستخدمة وتصنيفه على اقتصادي سياسي عسكري، وكذلك الأمر ينطبق على مفهوم طبيعة المشاريع.

طبيعة العلاقات: فهي ماهية شكل العلاقة المقامة بين الأطراف من حيث طبيعة المصالح بين الطرفين وقوة كل طرف من حيث وهل هي علاقة مستقرة أما لا.

الدراسات السابقة

دراسة الحناحنة (2018)، بعنوان: "التنافس التركي الإيراني في المنطقة العربية"، ترى الدراسة بوجود علاقة بين ما تمتلكه دول الشرق الأوسط بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص من موقع مميز، ووفرة في الموارد الأولية والموارد المعدنية، كالبترول، وبين احتدام التنافس بين تركيا وإيران على هذه المنطقة.

دراسة العدوان (2013)، بعنوان: "الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط"، ترى الدراسة أن لكل من إيران و تركيا ما يملكه من أهداف لتحقيق أهدافه في منطقة الشرق الأوسط وذلك بتطوير قدراتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية في ظل تراجع قرار النظام الإقليمي العربي.

دراسة بيبيرس (2017)، بعنوان: "التقارب التركي الإيراني ومستقبل الأزمة السورية"، ترى الدراسة أن التقارب التركي الإيراني الأخير يمكنه المساهمة في التوصل لحل سياسي فيما يتعلق بالأزمة السورية، إذ تمتلكان من الأدوات ما يمكنهما من تقديم حلول ناجعة وتقرضان الحل للأزمة السورية.

دراسة فراق (2014)، بعنوان: "العلاقات التركية الإيرانية"، ترى الدراسة بوجود دراسة البعد التاريخي في العلاقة التركية الإيرانية بما في ذلك من تذبذب بين تقارب وتباعد ودراسة هذه المصالح التي كانت سبباً في هذا التنافس.

دراسة كفارنة (2018)، بعنوان: "الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليمياً ودولياً". ترى الدراسة أن تركيا استطاعت أن تفرض نفسها كشريك قوي في المنطقة وذلك بسبب تبني حزب العدالة والتنمية لسياسات خارجية جديدة استطاعت جلب الانتباه من العالم أجمع لها، وأنها شريك إستراتيجي لا يقل عن أهمية إيران في المنطقة، ومن ناحية أخرى للاستعراض أمام الاتحاد الأوروبي بأن لها مصلحة بدخول تركيا لهذا الاتحاد.

دراسة زانوتي (Zanotty، 2012)، بعنوان: "تركيا، الخلفية والعلاقات الأمريكية"، توضح هذه الدراسة البعد السياسي للعلاقات التركية مع دول الجوار مع التركيز على تنافسها مع إيران، وكيف أنها استطاعت فرض نفسها على الساحة الإقليمية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

أهم ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تبحث في الأسباب والمنطلقات الأساسية التي أدت لهذا التنافس بين تركيا وإيران، وذلك بدراسة العوامل التي أدت إليه وتحليلها ودراستها دراسة علمية، بحيث راعت التغيرات السياسية الإقليمية وما أدى ذلك لازدياد حالة التنافس.

المحور الأول

الخلفية التاريخية للعلاقات التركية - الإيرانية

تعود العلاقات التركية الإيرانية إلى قرون مضت في عهد الإمبراطورية العثمانية، فقد عرف هذا العهد الصفوي العثماني صراعات دموية مريرة بين الطرفين على الخلفية المذهبية الشيعية- السنية، إلى أن حسم العثمانيون الصراع لمصلحتهم وذلك بعد معركة "جالديران" عام 1514م، حيث هزموا الفرس الصفويين بقيادة الشاه "إسماعيل الصفوي" واعتلوا السلطة في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، بعد ذلك دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة مع إعلان قيام الجمهورية التركية سنة 1923، فقد كان للشعار الذي رفعته تركيا آنذاك "السلم في الوطن والسلم في العالم" الأثر الطيب على إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات الإسلامية والطورانية التي شهدتها الدولة العثمانية في آخر أيامها. وبفضل هذه التطورات، شعرت طهران أنها قد تخلصت وإلى حد كبير من الخطر التركي الذي كان يتهدها تاريخياً من جهة الغرب، إضافةً إلى أن إيران قد استفادت من الإصلاحات التحديثية التي بدأت تركيا في تطبيقها، التي جذبت انتباه الشاه رضا بهلوي وزادته جرأة على القيام بإصلاحات مماثلة في بلده، ورغم المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين في تلك المدة، التي لم تحل بسهولة، إلا أنهما أبديا رغبة في تطوير العلاقات بينهما (فراق، 2014: 255).

وبعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، وجدنا كلاً من تركيا وإيران اللتين تعتبران السد المانع لوصول السوفييت إلى المياه الدافئة الحل الأمثل لدرء التهديد السوفييتي الموجه إلى الكيانات الإقليمية المدعومة من طرف التحالف الغربي. وفي بداية الأمر ظهر ميثاق سعد آباد في عام 1937، وحلف بغداد عام 1955 (عزمي، 2012)، ومن بعد المعاهدة المركزية (Cento) كمحاولات للتعاون الإقليمي المدعوم من طرف الغرب بشكل كبير، وكانت تلك المحاولات هدفها الأساس وقوف البلدين في وجه التهديد الروسي. أما منظمة التعاون الإقليمي للتنمية (RCD) التي تم تأسيسها سنة 1964، فقد كان لها دور بارز في مجال التعاون الاقتصادي أكثر من غيره.

ومنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران 1979 وتركيا العلمانية تعتقد أنّ إيران (الراديكالية) تكون خطراً على نظامها العلماني، وترى أن صعود التيار الإسلامي في تركيا سببه بهذا المقدار أو ذلك، إيران التي مارست جهوداً حثيثة لتصدير الثورة إلى تركيا، من خلال ما يُعرف بحزب الله التركي. وفي المقابل، ترى إيران أن الحكومة التركية التي تحارب الإسلام والنشاط

الإسلامي في تركيا باسم حماية المبادئ العلمانية للدولة التركية، وكذلك علاقة تركيا المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى علاقتها الوثيقة مع إسرائيل والتي تتوطد يوماً بعد آخر وترتقي إلى مستوى الحلف، إذ ترى طهران أن مجمل السياسة التركية هذه تكون تحدياً لسياستها الخارجية (عبدالعاطي، 2009: 228).

كما شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين في عقد الثمانينات فترة من الانتعاش النسبي بسبب اضطرار إيران إلى تمرير صادراتها ووارداتها عبر حدودها مع تركيا، التي تمتد من شمال غربي إيران وجنوب شرق تركيا ليصل إلى حوالي 499 كم²، إلا أنه بعد نشوء (أزمة الرهائن) في السفارة الأمريكية بطهران، حاولت تركيا أن تستثمر هذا الحدث لتحسين علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيران، إذ جرى فعلاً تنشيطاً للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، وجرى عقد اتفاق تجاري في عام 1980 بلغت قيمته (60) مليون دولار، وتم تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين، حيث جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي إلى طهران في تموز 1980 لتؤكد على قوة العلاقات التجارية بينهما، وضمان قيام إيران بتزويد تركيا بالنفط الخام، وكذلك ضمان منفذ تركيا أمام إيران إلى موانئ البحر المتوسط (فراق، 2014: 256).

واتفقت الدولتان فيما بينهما على إحياء منظمة التعاون الإقليمي، وتم إنشاء منظمة جديدة باسم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 1985، وضمت إليها بالإضافة إلى إيران وتركيا باكستان، وكانت رغبة إيران استثمار هذه المنظمة من أجل الضغط على تركيا لاتخاذ موقف معادٍ من العراق بخاصة وأن العراق كان يعتمد بشكل أساس على الأنابيب النفطية المار عبر الأراضي التركية، بعد قيام سورية بقطع أنبوب النفط العراقي المار عبر الأراضي السورية إلى موانئ البحر المتوسط إبان الحرب العراقية الإيرانية، وكذلك اعتماد العراق على مرور البضائع الواردة له من أوروبا عبر الطريق البري المار من تركيا (الأزعر، 1993: 130).

وفي تلك الفترة نفسها، كانت أهم النقاط التي انتقدت فيها إيران تركيا هي العلاقات التركية-الإسرائيلية، واهتمام تركيا بالأقلية الأذرية ذات الأصول التركية في إيران، واعتبر السياسيون الإيرانيون أن اتفاق تركيا وإسرائيل في تشرين الثاني 1996 تهديداً صريحاً لأمنها بخاصة أن أبرز بنود الاتفاق الأنف الذكر، هو فتح المجال الجوي التركي أمام السلاح الجوي الإسرائيلي، مما يعني أن بإمكان إسرائيل القيام بتوجيه ضربة عسكرية لإيران ومنشأتها النووية والعسكرية على غرار ما فعلته ضد العراق عندما ضربت المفاعل النووي العراقي الفرنسي المنشأ أوزيران (تموز) عام 1981 (الأزعر، 1993: 45). هذا بالإضافة إلى ما يتردد داخل الأوساط الغربية فيما يتعلق بجعل تركيا المثل الأعلى لدول آسيا الوسطى والقوقاز، فقد شكل ذلك مجالاً للتنافس بين البلدين، ومما زاد من تعكير صفو العلاقات التركية الإيرانية أن المجموعات البيروقراطية التي دخلت في معركة ضد الحكومة الائتلافية التي تشكلت في تركيا عام 1996 بزعامه حزب الرفاه ادّعت أن هذا الحزب يعمل على إنشاء نظام داخل تركيا يحكم بالشرعية ومماثلاً للنظام الإيراني (البرصان، 2012).

وأربكت أحداث 11/أيلول 2001 العالم كله بما فيه الشرق الأوسط الذي تحوّل إلى ساحة للعدوان على كل من يخالف السياسات التركية تحت ذريعة محاربة الإرهاب الإسلامي، ولم تكن إيران وتركيا كونهما بلدين مسلمين بمنأى عن تأثيرات الحرب الأمريكية على الإسلام والتي أنتجت حزبين كبيرين في أفغانستان والعراق. قد بدا ولو في الظاهر تحسن العلاقات التركية الإيرانية بعد أحداث أيلول، فتركيا تعتبر أن أكبر تهديد أمني بالنسبة إليها هو إنشاء دولة كردية محتملة في شمال العراق، وفي هذا السياق أبدت انزعاجها من التحالف الوثيق الذي أظهرته الولايات المتحدة الأمريكية إزاء أكراد العراق وهو ما دفعها إلى توثيق تحالفها مع إيران. وفي هذه الفترة كذلك قام حزب العمال الكردستاني بإنشاء (PAJAK) من أجل القيام بنشاطات داخل إيران وبدأ بشن الهجمات على مراكز الشرطة على الحدود مع إيران، الأمر الذي زاد من التقريب أكثر بين تركيا وإيران ولأول مرة في تاريخ البلدين تحدثت عمليات عسكرية مشتركة بينهما (البرصان، 2012).

وقد اعتبرت إيران فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات تشرين الثاني 2002، وتشكيله الحكومة منفرداً تطوراً إيجابياً، ورأت بأنّ الشعب التركي نقض اتفاقه للأحزاب العلمانية وتوجه نحو الأحزاب الإسلامية، مما أوجد بالنسبة لإيران مرحلة جديدة من هذه العلاقات أكثر تناغماً واتفاقاً بالاتفاق على نشر الحكم الإسلامي في المنطقة (البرصان، 2014: 89).

العوامل التي تحكم العلاقات بين البلدين

وبجميع الأحوال، يمكن القول إنّ هناك ثلاثة اعتبارات تحكم العلاقات بين البلدين، هي:

1. التوازن الإقليمي

يعدّ إقليم الشرق الأوسط أحد الأقاليم التي تعرف تنافساً حاداً بين وحداته على الدولة الإقليمية المركز، وذلك نظراً لخصائص هذا الإقليم، من حيث الموقع الإستراتيجي العالمي، والثروة البترولية، والقدرة الاستهلاكية والإرث الحضاري. في ظل غياب النظام الإقليمي العربي، فقد أضحت منطقة الشرق الأوسط تعتمد على ثلاث قوى إقليمية متنافسة، هي تركيا السنية، وإيران الشيعية، وإسرائيل اليهودية، ورغم التباين في متغيرات موازين القوى بين هذه الدول الثلاث، إلا أن السمة الغالبة للوضع الراهن هو التنافس الحاد بينها على الدولة الإقليمية المركز (الحناحنة، 2018: 95).

2. المصالح الاقتصادية

هناك تبادل تجاري كبير بين إيران وتركيا يصل في الوقت الراهن إلى 25 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل خلال العامين القادمين إلى 35 مليار دولار. وإذا تم رفع العقوبات الغربية المفروضة على إيران فإن التبادل التجاري بين الجانبين قد يتجاوز المائة مليار دولار. ويشكّل النفط والغاز الجزء الأكبر من صادرات إيران إلى تركيا، حيث تعدّ طهران من أكبر الدول المصدرة للنفط الخام وثاني بلد في تصدير الغاز إلى أنقرة. كما تحتل إيران المركز الثالث من حيث استيراد السلع التركية، وقد بلغت قيمة الصادرات التركية إلى إيران قرابة عشرة مليارات

دولار، وتأتي إيران أيضاً في المركز السادس من حيث التواجد في الأسواق التركية. كما يوجد في تركيا العديد من الشركات الإيرانية التي تستفيد من التسهيلات التي تقدمها أنقرة فيما يتعلق بنقل البضائع والتعاملات المالية (العدوان، 2013: 85).

3. الاعتبارات الجيوبوليتيكية

تنظر تركيا إلى إيران باعتبارها جزءاً من الأمن القومي التركي بسبب الامتداد الكبير للحدود بينهما، وخاصة لما يمثله الأكراد وحزب العمال الكردستاني اللذان يتواجدان على الحدود بين البلدين من تهديد للأمن القومي التركي، ولما لإيران من تأثير كبير في هذا الملف، هذا بالإضافة إلى الحدود المشتركة بينهما مع بعض الدول كالعراق وروسيا، والمصالح المشتركة التي تجمعهما في بحر قزوين.

وتوجد في إيران جالية تركمانية كبيرة لا تزال تتحدث التركية إلى جانب الفارسية والروسية، حيث إن تركيا الكبرى أو ما يسمى بـ "الدولة العثمانية" لم تضم إيران، بينما إيران الكبرى "بلاد فارس" كانت تضم كل آسيا الوسطى التي تتحدث الفارسية والتركية والروسية، مما يجعل إيران مدئاً حيويًا تنافسيًا للثقافات الثلاثة. وتتعاظم فرص إيران بسبب تحالفها مع روسيا، الأمر الذي تتزايد معه احتمالات أن يصبح الثنائي الروسي الإيراني وريثاً لتركيا من ناحية النفوذ في منطقة آسيا الوسطى (الحناحنة، 2018: 45).

المحور الثاني

الدور والمشروع الإيراني التركي في منطقة الشرق الأوسط

أ. الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

تعدُّ إيران قوة إقليمية رئيسة في منطقة الشرق الأوسط، بفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة إلى جانب إرثها الحضاري، لذا نجحت في أن تمارس أدوار متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية، وفي الحقيقة شهد دورها الإقليمي الصعود منذ نجاح ثورتها الإسلامية عام 1979، وما تبعها من تطورات أوضحت أن ثمة تغييراً جذرياً طال سياستها الإقليمية وأدواتها، ولكنها استفادت أكثر من سقوط نظام صدام حسين العراقي الذي كان يمثل محوراً إستراتيجياً في النظام الإقليمي العربي، ويشكّل عائقاً أمام طموحات صعود قوى إقليمية غير عربية (لادمي، 2014: 120).

ومن حينها سعت إيران إلى امتلاك دور ريادي في العالم الإسلامي والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وتتركز جهودها على إعادة صياغة هذا النظام من أجل جعله أكثر انسجاماً مع مصالحها، وهذا الهدف يعني ضمناً تضاؤل دور الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب اللتان تعتبرهما إيران منافسين تملكان رؤية مختلفة للنظام الإقليمي، إلى جانب الظروف البنوية في المنطقة أكثر من العداء للغرب، فأيران دولة فارسية شيعية، مقابل القومية العربية السنية في

المنطقة التي تمثل منافس محتمل لها وعقيدة أكيدة في وجه طموحاتها بالقيادة (الحريري، 2017).

ولهذا استندت إيران في إستراتيجيتها الأمنية، سواء كانت تلك المتعلقة بالسياسة، أم الاقتصاد، أم في الجوانب الاجتماعية على وسائل متعددة، أهمها الاعتماد على مبدأ تصدير الثورة وخصوصاً لدول الجوار الجغرافي، والاستفادة من التيارات الدينية الناشئة أو التي تحاول إنشاؤها في المنطقة ودعمها بكل الوسائل المتاحة المالية والعسكرية وخاصة تلك التي تعتنق المذهب الشيعي، كما سعت القيادة الإيرانية إلى استخدام إستراتيجية الاعلانات والتصريحات التكتيكية التي كانت تهدف من خلالها لكسب ودّ الشرائح الاجتماعية العربية المناهضة للوجود الأجنبي في المنطقة، ولقد اتّضحت تلك الإستراتيجية من خلال دعمها للشعب الفلسطيني، وفتح سفارة فلسطينية في العاصمة طهران، ورفضها للوجود الأمريكي في المنطقة العربية (لادمي، 2014: 76).

وأيضاً تدعم إيران حلفاءها في المنطقة وعلى رأسهم سوريا الحليف العربي الأكبر، كما دعمت حكومة البشير في السودان بالمال والسلاح لتضمن لها مكاناً ونفوذاً في أفريقيا، ونجحت في دعم حركات شيعية وإسلامية في بلاد عربية أخرى لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها حزب الله في لبنان، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي اللتان تدعمهما دعماً سياسياً ومالياً ولوجستياً كبيراً، بالإضافة بالطبع إلى دعمها للحوثيين في اليمن، كما لا يخفى للعيان الدور الذي تلعبه إيران في العراق بعد دعمها للولايات المتحدة الأمريكية لضرب نظام صدام حسين، وزعمها بدعم المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي بينما تهادن المرجعية الشيعية الموالية لهذا الاحتلال، وترفض وجود سلطة عراقية قوية تحكم بمعزل عن سلطتها ونفوذها، بحيث لا تكف عن دعم ومساندة الشيعة على حساب السنة، وقد مارست ذات الدور في أفغانستان بعد سقوط حركة طالبان السنّة بمساعدة أمريكية معلنّة أمريكياً، ودعمها للشيعة على حساب الأغلبية السنّة (عبدالعزیز، 2013)، كما أنّ إيران تعدّ الخاسر الأكبر بعد مشاهد الثورات العربية نتيجة لاذواجية موقفها من تلك الثورات، فبالرغم من دعمها للثورة المصرية، وانتقادها الشديد لقمع حكومة البحرين للمظاهرات الاحتجاجية فيها، نجدتها تقف ضد الحركة الشعبية للمطالبة بالديمقراطية في سوريا وتدعم نظام الأسد مؤكدة أنها لن تسمح بسقوطه وتغض النظر عن سياسته القمعية، غير أن هذا النظام غير مرهون بقاؤه خاصة في ظل التغييرات والتطورات الإقليمية والدولية؛ لذلك دعمت إيران الانقلاب الحوثي في اليمن على الشرعية الدستورية، ولن تتوقع التحالف العسكري العربي ضده خاصة أن قيادته هي دول الخليج العربي، فسارعت إلى ايجاد اتفاق نووي عربي أمريكي يضمن لها عدم دعم هذه الدول لعملية عاصفة الحزم، خاصة في ظل تصريح الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم اللوجستي والإستخباراتي لهذه العملية، وهكذا تحاول إيران المحافظة على ما تبقى لها من حلفاء في المنطقة الذين تضمن من خلالهم توسيع نفوذها وتحقيق طوحها (الحسيني، 2017).

ب. الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

لقد عادت تركيا بقوة إلى معادلات الشرق الأوسط بعد طول غياب، عبر سياسة إقليمية متوازنة وضعت بلادها في بؤرة الأحداث، بحيث ترى الرؤية التركية الجديدة بأن تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري والاقتصادي والعسكري، بما يؤهلها للعب دور إقليمي وتحقيق مصالحها تبعاً لذلك، وتنطلق هذه الرؤيا حول النظام الشرق الأوسط من أن الحرب في العراق عام 2003 قد جاءت بمتغيرات أمنية وسياسية، وإستراتيجية وثقافية تدفع نحو إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير، وذلك على أنقاض النظام العربي، وأن دخولها كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة لن يحدث إلا عبر نظام الشرق الأوسط، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح وتوازنها والصداقة وإمكانية بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة، وليس عبر اللغة الدينية على النمط الإيراني، ولا باستعراض مظاهر القوة والهيمنة (كوثر، 2015).

وحقيقة الأمر أنّ التحوّلات السياسية الخارجية التركية لم تكن الأحداث في العراق وحدها هي الدافع وراءها، بل ترتبط ببرنامج حزب العدالة والتنمية وتخطيطه للسياسة الخارجية التركية الجديدة، بل وترتبط أكثر بمنظر الإستراتيجية التركية الجديدة التي أطلقها رئيس الوزراء التركي الأسبق "أحمد داوود أوغلو" الذي حدّد أسس للسياسة الخارجية الجديدة التي تعمل أنقرة على تطبيقها، وهي:

1. التوفيق بين الحريات والأمن.
2. محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها وفق سياسة تصفير المشكلات.
3. تنويع أبعاد السياسة الخارجية وإيجاد مسالك جديدة لنشاطاتها.
4. إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية عبر تطوير أسلوب دبلوماسي.
5. الانتقال من السياسة الخارجية الجامدة والعمل الدبلوماسي الثابت إلى الحركة الدائمة (زيارة، 2014: 22).

ولم تبقى هذه الأسس حبيسة الأطر النظرية، بل وجدت فرصتها للتطبيق والتفعيل وأحرزت نجاحات بارزة وملموسة، وهو ما عكسته علاقاتها مع الدول العربية التي باتت تركز على أرضية تضامنية ذات محور تعاوني بعد أن كانت تخيم عليها أجواء العداء والنزاع، كما أصبحت تركيا تتبوّأ وعلى نحو غير مسبوق موقعاً مركزياً على مسرح الحراك الدبلوماسي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال التخلي عن سياسة الحياد والسعي إلى التدخل الإيجابي وطرح حلول للعديد من المشاكل والملفات العالقة كالملف العراقي، والملف السوري، والملف اللبناني، وقضية الصراع العربي-الإسرائيلي، وتسوية الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني (زيارة، 2014: 168).

ورغم فاعلية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربية نتيجة لتراجع قوة إقليمية، نصّبت نفسها قائدة السياسة الخارجية العربية وهي مصر، وتقلّص أدوار دول تعتنش على سياستها الخارجية مثل إيران، إلا أن بعض الثورات شكلت لتركيا إخراجاً في دورها الإقليمي، كالثورة الليبية التي استطاعت حسم الموقف لجهة بقاء الاستثمارات التركية في ليبيا، على الرغم من زوال نظام القذافي الذي أدخلها بقوة في شمال أفريقيا، وكذلك الثورة السورية التي حاولت تركيا من التوسط بين المطالب الشعبية وبقاء نظام الأسد لعلاقتها الجيدة معه بدايةً، وبعد فشلها في ذلك قامت باحتواء المعارضة وتبني الدعوة إلى رحيل الأسد (عبدالعزیز، 2014: 255).

المشروعين التركي والإيراني في منطقة الشرق الأوسط

في خضمّ التحولات المفصلية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط - التي ذكرناها سابقاً، ظهرت بوادر تنافس بين مشروعين إقليميين أولهما إيراني يسوق لنظام حكم ثيوقراطي، وثانيهما تركي يجمع بين الإسلام والعلمانية.

أ. المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وأدواته

تحمل سياسة إيران الإقليمية ملامح مشروع واضح المعالم تزيد فرصه على المنطقة العربية، ويتكوّن هذا المشروع من جملة مفردات أهمها: مدّ النفوذ الإيراني على دول الجوار والتعامل مع ملفاته كأوراق تفاوضية مع الدول الكبرى، والحاق الشيعة العرب بإيران، وتصدير الثورة ونشر التشيع في المنطقة (الموسوي، 2013: 105).

وتعود بوادر المشروع الإيراني في الشرق الأوسط وتحديداً في المنطقة العربية بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، عبر إطلاق شعار تصدير الثورة الذي كان مجرد بداية لعلاقة صعبة مع العرب تجاوزت الإملاءات التي كان يمارسها نظام الشاه، كما أنها لم تقتصر على تحريك النوازع الفارسية القومية ضد العرب، بل تعبر عن مزيج من السلطة الدينية والميراث القومي وإرادة السيطرة والاستحواذ والرغبة بالسيادة الإقليمية والسعي للحصول على مكانة دولية بالقوة وإرادة الإرغام وفقاً لما نقله أول رئيس للجمهورية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية "أبو حسن بني صدر" عن رؤية مفجّر الثورة "آية الله الخميني" للطموح الإقليمي الإيراني قائلًا: "نريد إقامة حزام شيعي للسيطرة على العالم الإسلامي، وهذا الحزام يتألف من إيران والعراق وسورية ولبنان، وعندما يصبح سيد هذا الحزام نستخدم النفط وموقع الخليج العربي للسيطرة على بقية العالم الإسلامي" (العدوان، 2013: 124).

ولهذا سعت إيران في مشروعها إلى انتزاع دور إقليمي تراه حقاً لها من يد الولايات المتحدة الأمريكية القطب العالمي المؤثر في منطقة الشرق الأوسط بعدما تخبّطت في حساباته، وبهذا تريد الحصول على دور القوة الإقليمية دون أن تستظل طموحاً بقوة عظمى، كما استغلت غياب المشروع الإقليمي العربي، لذلك ينظر قادة إيران إلى مشروعهم بجديّة تامة من أجل بناء

دولتهم الإسلامية، سواء كان هذا المشروع مرتبطاً بالعقيدة، أم بدواعي الأمن القومي، أم برغبة التوسع وطموحات الهيمنة الإقليمية (باكير، 2013: 11).

ولبلوغ غايتها استخدمت إيران مشروعها "القوة الصلبة" بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وهي متمثلة في الأدوات الآتية:

1. دعم المعارضة والجماعات الشيعية مالياً وعسكرياً: كتقديم دعم مالي سنوي يصل إلى 100 مليون دولار لحزب الله اللبناني ذراع إيران القوي في المنطقة، ودعم حركة حماس، وتقديم دعم تقني تدريبي احترافي لقوات الأمن السوري، وتدريب أحزاب الله الخليجية التي تصدّر إلى دول الخليج العربي لتغيير أنظمة الحكم كما جرى في البحرين والكويت بالإضافة إلى الميليشيات التي شكلتها إيران في المنطقة وكانت كأذرع عسكرية لها من الشيعة العراقيين والأفغانيين والباكستانيين.

2. السعي نحو امتلاك السلاح النووي: تقوم إيران بتطوير قدرات تقنية نووية قادرة على إنتاج السلاح النووي الذي يمثل أداة غير مباشرة تعمل على زيادة القدرة الإيرانية للترويح لنموذجها في المنطقة (العدوان، 2013: 125).

كما لم تغفل إيران عن دور أدوات القوة الناعمة في مشروعها، وهي:

1. الأداة الدبلوماسية الرسمية وهي وزارة الخارجية وما يتبعها من سفارات في الدول العربية: يقول الخميني: "إننا لا نعني بتصدير الثورة حشد الجيوش، بل نريد أن نوصل صوتنا إلى أسماع العالم، وإن إحدى المؤسسات التي تعمل على تعريف العالم بقضايا إيران والإسلام ومعاناة الشعب الإيراني على أيد الشرق والغرب هي وزارة الخارجية" (عبد العزيز، 2014).

2. الخطاب الإيديولوجي-الديماغوجي: هو خطاب شعبي يتمحور حول مهاجمة إسرائيل وتعظيم شأن فلسطين، لغاية تحريك الشارع العربي واستقطابه.

3. الدبلوماسية الشعبية: التوجه إلى العالم العربي والإسلامي تحديداً على المستوى الثقافي، كإنتاج أفلام جيدة عن إيران والاستفادة من المعارض الثقافية، وإقامة الأسابيع الثقافية للتعريف بالثقافة الإيرانية (الحنانعة، 2018: 111).

4. الإعلام: وهو من الأدوات المهمة لتصدير الثورة، ومن أبرز قنوات إيران هي قناة "العالم الإخبارية" التي نشأت عام 2003 والناطقة باللغة العربية، بحيث تهدف إلى توجيه الرأي العام للدفاع عن إيران والثورة الإسلامية.

5. الأنترنت: إنشاء مواقع إلكترونية كموقع علي خامنئي الذي أصدر فيه صفحة خاصة باسم "الصحة الإسلامية" تصدر باللغة الفارسية والعربية والإنجليزية.

6. المؤتمرات والندوات: كاستضافة طهران مؤتمر "الصحة الإسلامية والثورات" في عام 2012، بحيث ارتكز محوره على مقولة أساسية مفادها أنّ الثورات العربية هي الصحة الإسلامية التي شكّلت عبر الثورة الإسلامية لإيران، لذلك تتجه الأنظمة العربية صوب النظام الإيراني.

7. استخدام الدين بشكل صريح كأداة في حد ذاته: كتوظيف دور العبادة وأئمة المساجد، والزج بالشعارات الدينية للجذب بطريقة روحانية كاستخدام مصطلح الشهادة أو نصره الإسلام (عبد العزيز، 2014: 90).

ولكن لا يخفى أنّ للمشروع الإيراني عوائق داخلية وخارجية، فإيران بلد قوي عسكرياً لكنه ضعيف اقتصادياً (14 مليون إيراني يعيشون دون خط الفقر)، وتعاني إيران من انقسامات إثنية ومذهبية، كما تعاني من خلافات سياسية حادة تبتد بوضوح بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة في عام 2017، فضلاً عن أن البعد المذهبي في الثقافة الإيرانية غير مقبولة في المنطقة العربية، كما أن الثورات مثلت منعرجاً أمام مشروع إيران الإقليمي، وذلك من خلال اكتشاف الشعوب العربية الوجه الحقيقي لهذا المشروع، من جراء ازدواجية مواقف إيران من الربيع العربي في الدول التي شهدت الثورات، لأن تلك الازدواجية أدت إلى إفقاد الخطاب السياسي الإيراني مصداقيته وبالطبع ذلك يسيء إلى الدور الإيراني وعلاقاته الإقليمية (لادمي، 2014: 98).

ب. المشروع التركي في منطقة الشرق الأوسط وأدواته

بمجرّد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في نوفمبر 2002، صيغت رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية تجاه العالم عامة، والشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص، وقد تحوّلت بشكل كبير على مستوى الخطاب والممارسة، إذ تناولت نهج عمل مشروع تركي تجاه الشرق الأوسط، خطط له من قبل منظر الحزب "أحمد داود أوغلو" الذي شغل منصب المستشار الأول لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية عام 2002 قبل أن يصبح وزيراً للخارجية في صيف 2009، والذي قام بإتباع سياسة خارجية تقوم على التحرر من المفاهيم القديمة القائمة على أن تركيا محاطة بأعداء وعليها الدفاع عن نفسها في مواجهتهم، والاستعاضة عن تلك السياسة بمسارين رئيسيين هما سياسة العمق الإستراتيجي والتي يكون لتركيا بموجبها قوة التأثير النابعة من موقعها الجغرافي، وسياسة تصفير المشاكل التي تهدف إلى حل مشاكل تركيا مع جيرانها (بولنت، 2012: 15).

ولكن إدراكاً من رؤية حزب العدالة والتنمية، بأن تركيا لا تستطيع أن تؤدي دوراً إقليمياً ما لم تقوم بتأمين الوضع الداخلي، تبنّى الحزب شعار "السلام في الداخل والسلام في الخارج"؛ أي من دون سلام في الداخل لا يمكن تحقيق سلام مستدام في الخارج، ولهذا أحرزت حكومة "رجب الطيب أردوغان" تقدماً واضحاً في الخارج (عبد العزيز، 2014).

وبرز المشروع التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أن اعتلت هذه المنطقة قائمة أولويات تركيا، بحيث أصبحت للدبلوماسية التركية في هذا العهد تحركات مكثفة وفق ما اصطلح

على تسميته "العثمانية الجديدة"، التي أدلت تركيا من خلالها اهتماماً كبيراً لتفاعلات الشرق الأوسط، فأصبحت تقييم توازناً دقيقاً بين مختلف التيارات والمصالح والاتجاهات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والعربية والإسلامية في المنطقة وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليميين، وبهذا تكون تركيا بلداً محورياً على مسافة واحدة من الجميع وقادرة على التأثير في مجريات الأحداث (حسن، 2011: 177). ومن الجدير بالذكر أنه قد تم تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية للمشروع التركي في الشرق الأوسط من منطلق أنها حليفها الأساسية من جهة، وتعتبر تركيا دولة مسلمة ديمقراطية و علمانية نجحت في تقديم تجربة مقبولة في التوفيق بين الإسلام والقيم الغربية من جهة أخرى، أي إسلام غير معادي للغرب ولا مهدد للمصالح الأمريكية بل مدافعة عنها ومعززاً لها أحياناً وفي ظل تمدد الحركات الأصولية في الشرق الأوسط وأوروبا، وتوسع النفوذ الإيراني في المنطقة الذي تسعى تركيا أن تقيم توازناً معه، ولهذا ربما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن التقارب مع النموذج التركي أقرب خصوصاً في ضل تقارب للمصالح بين الطرفين (باكير، 2013: 13).

لقد كان المتغير الحاكم للسياسة التركية الجديدة هو إدراكها لحالة الفراغ الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب حرب الخليج الثالثة وتدمير جانب مهم من القوة العسكرية العربية، وفي ضوء هذا الإدراك سعت تركيا إلى دفع جهودها بما يتيح لها القيام بدورها في عملية احتواء هذا الفراغ من خلال التركيز على منطقة الشرق الأوسط التي تحتوي على مصادر الطاقة، والتمويل والسوق التجارية الضرورية لتصريف منتجاتها التي لن تتمكن من تسويقها من خلال السوق الأوروبية المشتركة، لهذا عملت على تعزيز علاقاتها مع أغلب دول المنظمة ولاسيما دول الخليج العربي (اراس، 2014)، ومنه يمكن إجمال أهداف الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط في النقاط الآتية:

1. العمل على تقديم النموذج التركي على رأس قائمة النظام الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، ودعم عملية الترويج لمشروع الشرق الأوسط الكبير.
 2. دعم مشاريع التنمية في تركيا، من خلال تحقيق نسبة عالية من المصالح الاقتصادية في المنطقة.
 3. تعزيز موقفها التفاوضي في الإتحاد الأوروبي، من خلال تحقيق نسب نمو اقتصادية عالية والتخلص من أزمتها الاقتصادية المزمنة سعياً منها للحصول على العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي (الدمي، 2014: 110).
 4. إثبات أهمية دورها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي من خلال حماية مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط خاصة وآسيا الوسطى عموماً.
- وتحقيقاً لهذه الأهداف، بيّن أحمد داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" المبادئ الأساسية التي تتبناها تركيا في سياستها تجاه الشرق الأوسط، حيث يشير في المبدأ الأول: إلى إحلال الأمن وكفالاته لكل شخص دون تمييز بين مجموعة وأخرى، أو دولة وأخرى، والمبدأ

الثاني: هو الارتقاء بمستوى الحوار السياسي إلى أعلى درجة، وهو الهدف الذي من أجله أجرى ويجري كل من رئيس الجمهورية التركية ورئيس وزرائها ووزير خارجيتها زيارات مستمرة ومكثفة داخل الشرق الأوسط، ويتضمن المبدأ الثالث: الترابط الاقتصادي المتبادل الذي من شأنه أن يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة وبعد ركيزة وشرطاً أساسياً لإحلال السلام في المنطقة، وأخيراً يعتبر المبدأ الرابع الذي يوجه سياسات تركيا في الشرق الأوسط هو التعددية الثقافية والمذهبية الذي ترى تركيا في الحفاظ عليها شرط أولي لاستقرار المنطقة (حسن، 2011: 180).

كما تستند تركيا في مشروعها على أدوات تركز معظمها على ما بات يعرف بالقوة الناعمة وهي:

1. إقامة علاقات دبلوماسية مفعلة بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق مع الدول العربية بوجه عام والدول الخليجية على وجه الخصوص، وذلك بالتركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية معها لغناها بمصادر الطاقة.
2. التدخل في القضايا الإقليمية المحورية وخاصة القضية الفلسطينية.
3. الوساطة لحل المشكلات الداخلية كاستضافة المعارضة السورية، ومحاولة التوصل إلى حل بالنسبة للقضية الليبية.
4. تأييد المبادرات الدولية للترويج للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ودعمها (أوغلو، 2010).
5. الخطاب المعتدل: هو خطاب قائم على احترام الغير ويهدف إلى مخاطبة العقل، ويحافظ على التوازن المطلوب بين الحقوق المشروعة والموقف المبدئي من القضايا المحقة، بحيث يعزز هذا النوع من الخطاب عامل الثقة المطلوب توافره في الدور الذي يقوم به تركيا على مساحة المنطقة بأكملها.
6. الحركات الفكرية العابرة للقومات: كعض الجمعيات الثقافية والعلمية التي لديها إنتشار واسع في العالم لتعليم ونقل الثقافة التركية.
7. تسهيل عملية الاتصال بالغرب: من خلال تسهيل الاتصالات وزيارات المواطنين العرب إلى تركيا بإلغاء التأشيرات مع عدد من الدول العربية كسوريا والأردن ولبنان واليمن وليبيا والجزائر، طبعاً هذا لاجتذاب السياح العرب وتذكيرهم بماضي تركيا والخلافة العثمانية.
8. الإعلام: كإنشاء قناة تركية ناطقة بالعربية وهي قناة "التركية" (TRT) التي تعبر عن الثقافة التركية في شتى المجالات (الرحالمة، 2014: 140).

مما سبق، يبدو أنّ علاقة تركيا بمنطقة الشرق الأوسط تشكل بالنسبة لتركيا علاقة الهدف بالأداة، إذ تعمل على تحقيق أهدافها ومصالحها من خلال ما تتبناه من إستراتيجية في محيطها

الإقليمي، بحيث أصبح مشروعها المقترح أكثر قبولاً بالنسبة لأغلبية شعوب المنطقة مقارنة بالمشروع الإقليمي الإيراني "الثوري" الذي يحظى بمقبولية ضعيفة إن لم تكن ضئيلة، فالأفكار التركية تقترح تجسيد مضمون فكرة الدعوة للسلام والاستقرار والتعاون المشترك، وهذا ما أشار إليه أردوغان حين كان رئيساً للوزراء قائلاً: "لا نريد إمبراطورية تركية، ولكن دعونا جميعاً نحترم سيادة الآخر، دعونا نبني على المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة، دعونا نساعد بعضنا بعضاً (اوغلو، 2010: 45).

المحور الثالث

محاوالت التنافس التركي الإيراني على الهيمنة الإقليمية

تمكّنت كل من تركيا وإيران بأساليبهما المختلفة من استغلال الضعف السياسي العربي الرسمي، وتعظيم الفائدة من المستجدات الإقليمية والعالمية المتلاحقة من أجل تحقيق أكبر قدر من التمدد في الشأن العربي، إذ يلاحظ أن المرحلة الراهنة من علاقة الوطن العربي بهاتين الدولتين هي مرحلة تتسم بالحذر الشديد والتوتر الذي يزداد حدة أحياناً مع وجود حزمة من الخلافات والنزاعات المزمّنة والمستعصية التي أخذت شكل تجاوزات حدودية متكررة وممارسات لا تتم عن احترام مبدأ حسن الجوار الجغرافي (حنانحة، 2018: 87).

القضية الفلسطينية

تحتل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي موقعاً هاماً في اهتمامات معظم دول العالم ولاسيما الدول الإسلامية، حيث اعتبرت قضية لا تهم الدول العربية فحسب، بل هي قضية تهم العالم الإسلامي ككل، إلا أنّ اهتمامات وتوجهات الدول الإسلامية تجاهها منذ قيام الكيان الإسرائيلي عام 1948 كانت مختلفة ومتباينة، فتركيا وإيران جزء من هذا العالم، ولكل منها مصالحها الخاصة من وراء دعم هذه القضية، فإيران وبعد ثورتها الإسلامية جعلت من دعم مسلمي العالم أحد أهدافها الأساسية وعلى هذا النحو تبرر دعمها للقضية الفلسطينية، أما تركيا وبعد تازم علاقاتها الاستراتيجية بإسرائيل في ظل حكم حزب العدالة والتنمية تفسر تدخلها في الشأن الفلسطيني من زاوية أنها دولة ديمقراطية مسلمة تؤمن بالمبادئ التي تقوم عليها الدولة الحديثة، من مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة وحق الشعوب في الاستقلال، ولكن في حقيقة الأمر تدخل هذه القضية ضمن استراتيجية البلدين في مد نفوذها على المستوى الإقليمي خاصة بعد أن باتت القضية الفلسطينية أداة من أدوات الحنكة السياسية والعاطفة الشعبية الإقليمية التي تسعى إيران وتركيا توظيفها، وهذا ما سيتضح عند معرفة المكاسب المحققة لكل منها عند دعمها لهذه القضية (كفارنة، 2018).

فطهران نجحت عبر أوراقها الإقليمية في لبنان وفلسطين من خلال المقاومة الفلسطينية في أدوات جيوسراتيجية معارضة وضاغطة- محور الممانعة- ليس على واشنطن فحسب بل على حلفائها في دول الاعتدال أيضاً، وقد باتت على قناعة أن الضغط على واشنطن في الملفين الأفغاني والعراقي ليس كافياً، لذا وجدت في القضية الفلسطينية أحد أهم محاور استثمارها في

تأدية دور مهم كقوة إقليمية في المنطقة، وإبقاء شؤون الشرق الأوسط ساحة مواجهة مفتوحة (زيارة، 2015: 43).

وبحسب مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والمختص بالشأن الإيراني "مصطفى اللباد" فإنه يحقق إمساك إيران بالقضية الفلسطينية مكاسب عديدة منها:

1. جذب شرائح عربية متعاطفة مع القضية الفلسطينية لتأييد إيران.
2. أسلمة القضية الفلسطينية والتضامن معها تمكن إيران من لعب دور في الصراع وتبعد عنها الاتهامات بالطائفية التي تحدد من دورها وتمده.
3. إجبار الولايات المتحدة الأمريكية على الاعتراف بها كقوة إقليمية لأن إيران تستطيع التأثير في أهم مصلحتين لواشنطن تدفق النفط وإسرائيل.
4. تعزيز المشروع الأيديولوجي السياسي لإيران ومعه الجبهة الداخلية خلف النظام.

إذاً تدرك إيران جيداً مركزية القضية الفلسطينية في المنطقة؛ لذلك سعت بكل السبل لأن تكون طرفاً فاعلاً فيها سواء من خلال الخطاب الثوري أو من خلال الدعم المالي والعسكري في ظل الفراغ العربي، وانعكس هذا الدور على المنطقة في شكل استقطاب سياسي، كما استفادت من توظيف الدعم للمساومة والضغط على المنافسين الإقليميين (فراق، 2014).

أمّا بالنسبة لتركيا، فيعدُّ دورها في القضية الفلسطينية أحد التطبيقات العملية لنظرية العمق الإستراتيجي، ومنه جعلت تركيا من القضية الفلسطينية قضية مركزية على المستويين الرسمي والشعبي في تركيا، بحيث استند موقفها من فلسطين من رؤيتها لنفسها على أنها دولة مركز تعدد وانفتاح، بمعنى أن اتخاذ تركيا لتلك المواقف جاء بناءً لانفتاحها على دول الجوار وتحسين العلاقة مع الجميع من أجل أن يكون لها دور فاعل في المنطقة، وهذا لا يتم إلا إذا وقفت على مسافة واحدة من الجميع من خلال استخدام لغة الحوار السياسي، وبالتالي يفسر هذا قبول تركيا من قبل جميع الأطراف للقيام بدور الوسيط (باكير، 2012: 3).

فخلافاً للمعطيات الدينية والوجدانية والتاريخية للقضية الفلسطينية لدى الأتراك عموماً وحزب العدالة والتنمية خصوصاً، تقوم المقاربة التركية للقضية الفلسطينية على أن تحقيق الأجندة يتطلب استقراراً إقليمياً، والقضية الفلسطينية تعتبر صلب معظم المشاكل والحروب التي جرت خلال العقود الماضية بسبب السياسة الإسرائيلية وما تمثله من احتلال وعدوان، وبقاء هذه القضية معلقة على هذه الشاكلة من شأنه أن يبقي منطقة الشرق الأوسط مشتتة، ولا يؤثر ذلك على المنطقة وشعوبها فحسب بل إن ارتداداته ستؤثر سلباً على الوضع في تركيا وعلى الأجندة وقدرة تركيا على تحقيق هدفها الإستراتيجي (بيبرس، 2017).

العراق والانسحاب الأمريكي منه

أدى احتلال العراق إلى نتيجة واضحة في التنافس التركي الإيراني، مفادها أن الطرفين الأمريكي والإيراني صارا الأقوى على الساحة العراقية، فالأول يحتل عسكرياً، والثاني يحكم ويتحكم في مقدرات السلطة في بغداد عن طريق الحلفاء، وكلاهما لا يستطيع إزاحة الآخر، وبالتوازي يلعب دور الأكراد دور العازل الجغرافي لتمدد تركيا الإقليمي في العراق، بانتشارهم على كامل الحدود العراقية- التركية المشتركة وبغطاء سياسي وعسكري، ومنه أصبح العراق صلب الخلاف التركي الإيراني من الناحية السياسية والعقائدية وكذلك الإستراتيجية، حيث تسعى طهران إلى بسط نفوذها بين الشيعة كي يمسكوا بزمام الأمور، ويسعى هؤلاء بدورهم وبدعم إيراني إلى تهميش السنة الذين يبدون ارتياحاً أكثر للدور التركي منه للإيراني.

فبالنسبة لإيران، يخشى من أن يتحوّل العراق إلى بلد معادي كما كان سابقاً إذا تطورت قدراته العسكرية، كما أنها قلقة من أن يصبح منافساً لها في الأواسط الشيعية باعتباره يحتوي على المزارات الشيعية في النجف وكربلاء، التي يمكن أن تهمش دور مرجعية قم الإيرانية المرتكزة على ولاية الفقيه، لذلك عملت على ملئ الفراغ الإستراتيجي الناجم عن انهيار الدولة بعد الاحتلال الأمريكي في 2003، من خلال إستراتيجية ذات أبعاد متنوعة وربط السياسي بالاقتصادي والأمني بالذهني (زيارة، 2015: 46).

ومن جهة تركيا، أصبح العراق أحد أهم مسائل سياستها الخارجية التي تنطوي تجاهه على بعدين أساسيين هما: القضية الكردية وسعي تركيا لأن تكون معبراً رئيسياً للطاقة إلى أوروبا، لهذا نجدها حريصة على وحدة الأراضي العراقية خوفاً من ظهور دولة كردية في شمال العراق وتطلعاتها إلى ضم كردستان تركيا على نحو يهدد سلامة الإقليم التركي ذاته، كما تحرص تركيا على حماية حقوق الأقلية التركمانية المتمركزة في شمال العراق أيضاً، وتعمل على تأمين خطي الأنابيب اللذين يحملان النفط من حقول شمال العراق إلى محطة الضخ في ميناء جيهان التركي (لادمي، 2014: 243).

وبعد انسحاب القوات الأمريكية منه بنهاية عام 2011 يعدّ العراق بالنسبة لكل من تركيا وإيران محوراً إقليمياً هاماً. وتتفق الدولتان على أنّ حالة من الفوضى تجتاح العراق بعد الانسحاب الأمريكي مما يؤثر بالسلب على الجانب الأمني لكل من الطرفين، إلا أنهما تختلفان فيما يتعلق بمستقبل العراق، حيث ترغب إيران في عراق ضعيف يسيطر فيه الشيعة على عملية صنع القرار السياسي على أن يظل بعيداً عن عالمه العربي. ومن ناحيتها ترغب تركيا في عراق قوي يتولى قيادته تحالف عريض يضمن تمثيلاً مناسباً للأقلية السنية، كما تسعى إلى ضمان مصالحها الأمنية في شمال العراق، حيث سيزداد ثقل تركيا السياسي والعسكري في المنطقة من خلال كل ملاحقتها لعناصر حزب العمال الكردستاني التركي المعارض (كفارنة، 2018: 12).

الأزمة السورية

فرضت سوريا نفسها كرقم صعب في معادلة العلاقات التركية الإيرانية ليس على خلفية تباين مواقف كل منهما حيال انتفاضة الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد فحسب، وإنما على خلفية الحسبة المعقدة للخسائر والمكاسب المتوقعة لكلا الطرفين في حالة سقوط هذا النظام، فضلاً عن كون كلا الطرفين يرى أنّ ما يجري في سوريا يمس أمنه القومي بل ويعدّه شأنًا داخلياً بشكلٍ أو بآخر (باكير، 2012: 21).

فطهران أعلنت دعمها الكامل للنظام السوري، وهذا طبيعي ومفهوم في ظل التحالف القائم بين الجانبين منذ أكثر من ثلاثة عقود، وانطلاقاً من هذه الرؤية، تحرّكت على كل المستويات لدعم نظام الأسد في حربه ضد معارضيه وخصومه في الداخل والخارج، بحيث رأت إيران أن ما يجري في سوريا هو مؤامرة هدفها فصل سوريا عن إيران بما يضع الأخيرة في مواجهة مباشرة مع إسرائيل والأمريكيين، وإيقاف الدعم الإيراني لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين وفك الارتباط بين طهران وحزب الله، وحمل دمشق على إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل، وفي هذا السياق جاءت تهديدات طهران لأنقرة التي حذرها مبعوث خاص للرئيس الإيراني السابق أحمددي نجاد من أن استعمال أية قوات عسكرية تركية للهجوم على سورية سيعرّض تركيا لقصف صاروخي إيراني (زيارة، 2015: 50).

وعلى العكس تماماً، تحركت أنقرة من كل الاتجاهات لإسقاط هذا النظام، وانتهجت القيادة التركية لهجة غير مسبوقة في رفع اللاتاء وإعطاء الفرص لأنها رأت في الثورات العربية تحقيقاً لإستراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط لذلك دعمتها بقوة، كما دفعها أيضاً إحساسها بأهمية النموذج التركي في الحكم لدى هؤلاء البلدان، فضلاً عن أن تركيا لن تخسر إذا ما تم استبدال النظام السوري الحالي بنظام آخر، وذلك حسب تصريح أحد مسؤوليها بأنها: "غير قلقة من التغيير الذي قد يحصل حتى في دول صديقة جداً كسوريا، ببساطة لأن أنقرة تدرك أن الشعوب العربية تتقدم حكامها من ناحية النظرة الإيجابية إلى تركيا وإلى دورها"، بالإضافة إلى أن تركيا تموضعت جيداً من خلال دعم الشعب السوري وهذا يؤهلها لنسخ علاقات إيجابية بناءة مع أي نظام جديد قائم في سوريا (لادمي، 2014: 230).

وبتحولات الأزمة السورية ومع تزايد احتمالات وإمكانيات التعاون مع اقتراب الحرب في سوريا من نهايتها بدأت تبرز ملامح تعاون تركي إيراني خصوصاً بعد جولة محادثات جنيف 4 ومحادثات الإستانة الأخيرة، وإلى موقف إيران من اتفاق إدلب، حيث لم تعارض أو تتحدى مخاوف تركيا، لكنها استوعبت هذه المخاوف، ما يعكس رغبة طهران في الحفاظ على التحالف المستمر في سوريا منذ أكثر من عامين.

ومن بين الأسباب الرئيسية لاستمرار هذا التعاون هو الطريقة التي تستمر بها مصالح البلدين في التلاقي ليس في إدلب فقط، ولكن أيضاً في المناطق الساخنة الأخرى في سوريا، مثل الشمال الشرقي، حيث تنشط القوات الأمريكية والميليشيات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة التي تعتزم البقاء هناك ما دامت إيران موجودة في سوريا. وأن رغبة الولايات المتحدة

في مواصلة خوض حربها مع إيران في سوريا، يفتح أيضاً إمكانية أخرى للتعاون بين تركيا وإيران في شمال شرق سوريا.

فمصدر عدم الارتياح التركي هو الدعم الأمريكي المستمر للميليشيات الكردية، التي تعدها تركيا جماعات إرهابية، فإن إيران أيضاً تعتبر هذه الجماعات وكيلاً للولايات المتحدة، ومن المرجح أن تستخدم لعرقلة وتدمير المكاسب التي حققتها في سوريا. وهذا يجعل من إيران حليفاً طبيعياً لتركيا، التي تسعى أيضاً إلى تحقيق هذا الهدف، وهو أيضاً المصدر الأساسي لاستمرار التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا.

بالنسبة إلى إيران، ترى نفسها بأن الفرصة مواتية للتقارب الآن، حيث إن تجديد البرلمان التركي تفويضه للجيش للعمل ضد الأكراد في سوريا يعني أن تركيا مستمرة في سياستها بعدم تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة وخصوصاً بعد إعلان وزير لداخلية التركي عن عمليات عسكرية مشتركة على الحدود لحمايتها من أي محاولات اعتداء من قبل الميليشيات الكردية وقوات حماية الشعب الكردية، كما يبرر التعاون الإيراني التركي تخوف إيران من إقصائها في سوريا بعد ما شهدت العلاقات الروسية التركية تقارباً كبيراً (مقال منشور في موقع عين على تركيا، تحليل قسم الشؤون السياسية، على الرابط:

<https://www.turkpress.co/node/53614>.)

الأزمة اليمنية

شكّلت انتقادات أردوغان لسياسة إيران في المنطقة مع بدء "عاصفة الحزم" أقوى موقف تركي ضد إيران بعد أن حرصت تركيا خلال الفترة الماضية على عدم الصدام مع إيران بسبب الخلافات الجارية بينهما على ما يجري في سوريا والعراق، حيث اتهم أردوغان خلال لقاء على قناة "فرانس 24" إيران للمرة الأولى بالسعي للهيمنة على المنطقة وإن هذا الأمر لم يعد يحتمل، كما دعاها إلى سحب قواتها من اليمن وسوريا والعراق وطالبها بتوضيح مواقفها، مشيراً إلى أن السعودية وباقي دول الخليج لم تعد تقبل بهذه السلوكيات (دلي، 2015).

ويعتقد أن هناك دوافع أساسية دفعت تركيا لاتخاذ هذا الموقف منها:

1. الاستياء الكبير من الدور الإيراني المتزايد في المنطقة العربية بشكل عام.
2. الدعوة إلى تطوير العلاقات مع المملكة العربية السعودية، التي أثبتت قدرتها على التأثير في مجريات الأحداث في المنطقة في الفترة السابقة.
3. التوجه نحو تأدية دور دولي أكثر في ظل تراجع الدور الأمريكي في المنطقة والتأثير على التوازنات الإقليمية ووجود تخوف من مرحلة ما بعد حصول اتفاق حول المشروع النووي الإيراني.

4. الرغبة في تحريك الأمور بعد حدوث انسداد في بعض القضايا التي دعمتها تركيا في كل من مصر وليبيا وسوريا (دلي، 2015).
5. السعي إلى الحد من نفوذ الفاعلين الدوليين من غير الدول، ومواجهة دعوات الانفصال والتجزئة التي تعصف بالمنطقة ولتركيا في هذا تجربة مريرة مع حزب العمال الكردستاني.
- وعلى الجهة الأخرى، بدت ردة الفعل الإيرانية مرتبكة، حيث دعا وزير خارجيتها جواد ظريف من جنيف إلى وقف العملية العسكرية فوراً باعتبارها تتعارض مع مبادئ القانون الدولي، وقال أن بلاده ستبذل قصارى جهودها لاحتواء الأزمة في اليمن (دلي، 2015)، ويبدو أن هناك عدة أسباب أيضاً وقفت وراء بطء وارتباك الموقف الإيراني:

1. عنصر المفاجأة في العملية وسرعة التحرك السعودي ومن خلفه التحالف.
 2. إنشغال طهران بمفاوضات الملف النووي إثناء إطلاق العملية العسكرية.
 3. التحرك الجماعي ضمن تحالف عشري، والذي أضعف موقف إيران وعقد حساباته.
 4. بعد الجغرافيا اليمنية عن عمق إيران الإستراتيجي وعدم أولويتها في حسابات الجيوبوليتك الإيراني.
 5. انتقاء الحاجة للتدخل المباشر والسريع، باعتبار أن فرص الضربات الجوية في حسم المعركة ضعيفة خاصة في الفترة الأولى.
 6. امتلاك إيران أوراق قوة يمكنها تحريكها متى شاءت على المديين المتوسط والبعيد في عدد من الدول الخاضعة لنفوذها (اليمن، وسوريا، والعراق)، إضافة للخواصر الضعيفة للسعودية مثل منطقتها الشرقية، والملف البحريني (الرننيسي، 2015: 3).
- وعليه فإنّ التحالف التركي السعودي الذي تشكل سابقاً على وقع "عاصفة الحزم" والذي ضم دولاً أخرى إضافة إلى الدول الخليجية كمصر والسودان الشمالي والأردن والمغرب والذي يحظى بدعم عربي، قد أعطي تركيا دفعةً قوياً في صراعها مع إيران في قضايا المنطقة ولاسيما الأزمة السورية في ظل تعثر حلولها السياسية، وعلى الرغم من الخلافات السياسية التي أثرت في هذا التحالف وبوادر الأزمة السياسية بين تركيا والسعودية على أثر مقتل الصحفي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول وما لحق ذلك من إزدياد الفجوة بين البلدين إلا أن هناك اتفاق عام على وقف التدخلات الإيرانية في شؤون اليمن بشكل خاص والمنطقة عموماً.

المحور الرابع: انعكاسات ومستقبل التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

انعكاسات التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط

يجد الناظر في أحوال وأوضاع منطقة الشرق الأوسط، أن هناك متغيرات وتحولات عديدة عصفت بها منذ نهاية القرن العشرين الماضي وإلى يومنا هذا، وأن العرب كانوا بعيدين كل البعد

عن لعب دور محوري أو فاعل في تلك المتغيرات التي طالت قضايا ومشكلات منطقتهم- باستثناء "عاصفة الحزم"- وكانوا منفعلين أو منساقين إلى الانخراط في الإستراتيجيات الدولية والإقليمية التي وضعتها القوى الدولية والإقليمية والتي لعبوا فيها أدواراً ثانوية أو ملحقة، وفي ظل الانقسام العربي ظهرت إيران كقوة إقليمية جديدة ودخلت مجال التنافس في المنطقة من باب العداء لإسرائيل (بيبرس، 2017)، فراحت تتحدث عن تحول قضية فلسطين إلى قضية إسلامية، ثم جاء الدخول القوي لتركيا وتنامي دورها الإقليمي ليغير في معطيات الشد والجذب في المنطقة التي باتت تشهد نوعاً من فوضى الإستراتيجيات الدولية والمصالح الإقليمية.

وتعتبر إيران وتركيا أن تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط يشكل دوراً مهماً، كونه يوفر لها نافذة مفتوحة للتعامل مع بعض الأزمات والملفات الشائكة في المنطقة، ومنه بدأت تتدافع بشكل جلي إستراتيجيتها الإقليمية مقابل التراجع الحاد للنظام السياسي العربي والعمل العربي المشترك، فالفراغ السياسي في الحالة العربية يتجسد في شكل فراغ قوة على مختلف المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية، إذ ليس هناك قوة عربية سياسية يحسب لها حساب سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وليس هناك أيضاً قوة اقتصادية عربية بالرغم من وجود البترول والثروات الطبيعية الأخرى، كما أنه ليس هناك قوة عسكرية عربية لها وزن إقليمي سياسي دولي، كل هذه المعطيات شكلت أرضية خصبة لكل من تركيا وإيران للتنافس والصراع على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، إذ تمتلك كل منهما جذوراً تاريخية وحضارية قوية في المنطقة، إلى جانب امتلاكها الموارد الاقتصادية والمالية الكافية ومقومات القوة الصلبة والناعمة، الأمر الذي يجعل حضورهما قوياً في الملفات والقضايا الإقليمية (كوش، 2015).

ويشير الباحث السياسي عزمي بشارة، بأن المشكلة الرئيسة في التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط هي حسب طبيعة رؤية العرب لكل من إيران وتركيا، بحيث نجد أن المجتمعات العربية تتعامل مع هذين الكيانين السياسيين كقيادات روحية أو كتيارات أيديولوجية وليس كدول أجنداث ومفاهيم لأمنها القومي، فالمشروع التركي والمشروع الإيراني يحرصان على أن تكون معادلات الشرق الأوسط تصب في مصلحة أمنهما القومي بالدرجة الأولى (انظر قناة الجزيرة الإخبارية، كريشان، محمد، وبشارة، عزمي، تركيا وإيران: تنافس على الزعامة الإقليمية أشعلته الثورات، برنامج حديث الثورة، 2012/1/21).

ومنه تنافس المشروعين التركي والإيراني في منطقة الشرق الأوسط يشكل خطورة حقيقية على المنطقة برمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وعليه يستخلص الباحث مجموعة من المخاطر أو الانعكاسات التي قد تصيب والتي أصابت فعلاً المنطقة من جراء هذا التنافس الإقليمي وهي كالاتي:

1. تقسيم المنطقة العربية على أساس مذهبي وطائفي، وتغذية الصراعات التي تقوم على هذا الأساس.
2. امتداد نفوذ تركيا وإيران في الشرق الأوسط واحتدام الصراع بينهما مرهون بتوسيع رقعة الأزمات في المنطقة.

3. استعصاء وإطالة حل الملفات العالقة والأزمات في المنطقة كالأزمة السورية والأزمة اليمنية.
 4. انصهار مبدأ السيادة عن طريق تدخلهما في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.
 5. تراجع وانهيار مستوى النمو الاقتصادي والديمقراطي، وتدمير البنى التحتية وتفشي ظاهرة الأمية والبطالة لدى الدول التي تشكل ساحة صراع بينهما (كوش، 2015).
 6. ميلاد جماعات متطرفة جديدة ومسلحة كتنظيم الدولة الإسلامية والحوثيين، وتنامي ظاهرة الإرهاب في الشرق الأوسط.
 7. زيادة ظاهرة الهجرة غير شرعية في دول المنطقة ومشكلة اللاجئين.
 8. تفشي ظاهرة السلاح في المجتمعات العربية وصعوبة التحكم فيها.
 9. إمكانية دخول المنطقة في سباق نحو التسليح.
 10. تشجيع خطط التقسيم والتفتيت للوطن العربي.
 11. عودة الحرب الباردة من جديد من حيث انتماء كل منهما إلى الطرفين المتصارعين (إيران حليفة روسيا تركيا حليفة الولايات المتحدة الأمريكية).
 12. إمكانية عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة بعد انسحابها من العراق وتراجعها النسبي في دورها في شؤون المنطقة (الحناحنة، 2018: 123).
- بالرغم من كل هذه الانعكاسات التي تمثل تهديداً للأمن القومي العربي، يرى الباحث بأنه يمكن إيجاد إيجابية واحدة في التنافس التركي الإيراني داخل الشرق الأوسط، وهي أنه بعد الخذلان والهوان العربي في القضية الفلسطينية يقف طرفين غير عربيين إلى جانب الشعب الفلسطيني في صراعه مع إسرائيل بعد أن كان هذا الصراع في السابق عربي-إسرائيلي ثم تحول إلى فلسطيني-إسرائيلي (زيارة، 2015: 50).

1. السيناريو الأول: بقاء التنافس وفق سياقات منضبطة

يشير هذا السيناريو إلى أن العلاقات التركية الإيرانية ستبقى مستقبلاً تسير وفق معادلة حساسة ومعقدة كما هي عليه الآن، بحيث يحكمها التنافس الإقليمي من جهة والحرص على المصالح الضخمة المشتركة من جهة أخرى، ففي الحالة الأولى يأخذ التنافس مظهر الاشتباك على القضايا المتفجرة في المنطقة من جراء التناقض الحاد في المواقف، كما في الأزمة السورية نجد بأن تنازل أي طرف عن موقفه سيؤدي إلى خسارته في النهاية حتماً، وهذا لأن إيران أولاً لن تسمح بسقوط الأسد حليفها الإستراتيجي في المنطقة، ولأن تركيا ثانياً لن تسمح بمرحلة انتقالية بوجود الأسد لأن هذا سينزل سياستها التي اتبعتها منذ الأزمة إلى الصفر، أما في الحالة الثانية يسعى الطرفان إلى تحييد المصالح الاقتصادية والأمنية من تداعيات ذلك الاشتباك، فبالرغم من نقاط الاختلاف بينهما إلا أنهما يلتقيان في مجال النفط والغاز، وتنسيق أمني عسكري

تجاه حزب العمال الكردستاني، واعتدال في المواقف الخاصة بشأن الملف النووي (زيارة، 2018: 49).

2. السيناريو الثاني: تحول التنافس إلى نزاع

هذا السيناريو يشير إلى إمكانية تحول التنافس بين تركيا وإيران إلى مواجهة مسلحة مباشرة وذلك لاحتدام الصراع بينهما على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، فيعد نشر الدرع الصاروخي الأطلسي في الأراضي التركية استهدافاً بالدرجة الأولى لإيران وروسيا وهو ما زاد احتقان العلاقات المتوترة بين تركيا وإيران، بالإضافة إلى أن ما يجعل هذا الطرح منطقي هو الحديث عن تكرار السيناريو اليمني في سوريا ولكن بقيادة تركية، كما أن صحيفة "هفتغتون بوست" تحدثت عن محادثات تركية-سعودية حول إمكانية التدخل في سوريا، فمن المتوقع إذا أن تستثمر تركيا عملية عاصفة الحزم لاستنزاف إيران في سوريا، مستفيدة من الدعم أو الرضى الدولي لهذه العملية وأيضاً التلميح الأمريكي إلى عدم معارضته لتحرك عسكري إزاء سوريا، فضلاً عن امتلاك تركيا لعناصر قوة وتفرد في المشهد السوري، وذلك من خلال طول الحدود المشتركة والعلاقات الوثيقة مع المعارضة السورية والفصائل العسكرية والمعلومات الإستخباراتية، وعليه هذا كله يمكن من احتمالية المواجهة المباشرة بين تركيا وإيران في الساحة السورية.

3. السيناريو الثالث: تحول التنافس إلى تعاون

يشير هذا السيناريو إلى احتمال تحول العلاقات التركية الإيرانية من الحالة التنافسية إلى الحالة التعاونية، بحيث ستكون المرحلة المقبلة مرحلة جديدة مفعمة بالمصالح المشتركة والتعاون والتقارب، ويمكن تفسير ذلك عن طريق الاحتجاج المتبادل لكل طرف إلى الآخر في الجوانب الاقتصادية والأمنية، فاقتماداً تجدياً في إيران سوقاً ممتازة لسلعها، وتجدياً في تركيا معبراً لطاقتها من الغاز والبتروك إلى أوروبا (الحناحنة، 2018: 145).

أمّا أمنياً، فسيرقى التنسيق بينهما خاصة فيما يتعلق بالأزمة الكردية التي تشكل تهديداً مشتركاً لكلاهما من خلال الطموحات القومية للأكراد بإقامة دولة مستقلة بحيث أعلن وزير الداخلية التركي عن عمليات عسكرية مشتركة مع إيران على الحدود المشتركة من أجل حماية الحدود من الأكراد، أضف إلى ذلك أنه من المتوقع أن تكون هناك محاولات للبحث عن وجهة نظر مشتركة في المسألة السورية التي من الممكن أن يحددها التقارب المتوقع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تأثير الأخيرة في وجهة نظر إيران بهذا الخصوص، كما تنبأ كذلك الكاتب الأمريكي "ستيفن كينزر" في كتابه "رؤية إستراتيجية جديدة لتحالفات أمريكا بالشرق الأوسط" بأن تمرکز السياسة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط سيكون بتعزيز الشراكة مع إيران وتركيا، والاعتماد على هذين الدولتين كحليفتين إستراتيجيتين بدلاً من إسرائيل والعرب التقليديين، في إشارة إلى دول الخليج وتحديداً السعودية (زيارة، 2015: 52).

الخاتمة

تحتل إيران وتركيا موقعا إستراتيجياً هاماً بالنسبة للنظام لإقليم الشرق الأوسط، باعتبارهما من دول الجوار الجغرافي يتشاركان في بيئة إقليمية واحدة تؤثر وتتأثر كل واحدة بالأخرى، فكل منهما تؤثر بدورها في دول الشرق الأوسط وجاراتها وعلى مستوى أشمل في العالمين الإسلامي والعربي، بحيث يبقى هذا التأثير حالة التنافس وتقاطع المصالح بينهما على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، ومستقبله هو الذي سيحدد مستقبل المنطقة بأكملها إذا لم تظهر قوة إقليمية عربية تقلب الموازين.

لذلك فإنه لا يمكن وصف العلاقة التركية الإيرانية بالحميمية ولا العدائية ويعود ذلك على الحساسية الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع العثماني الصفوي وأسباب معاصرة تتعلق بالأيديولوجيا السياسية للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ في اسيا الوسطى والشرق الأوسط، فضلا عن القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود، ولكن الاحتلال الأمريكي للعراق على زيادة حدة هذا التنافس بينهما وكلاهما لا يستطيع إزاحة الآخر، وذلك لامتلاك كل منهما لأدوات تمكنه من الديمومة والاستمرار بالتواجد في الإقليم .

ومن هنا فقد صدقت فرضيات الدراسة ، حيث تبين أن تركيا وإيران دولتين جارتين وتمتلكان قوة متقاربة مختلفين عقائديا، لذلك لا بدّ من ان تنشأ بينهما علاقات متذبذبة وغير مستقرة تصل إلى مرحلة التنافس. وصدق الفرضية الثانية بأن التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط قد أثر سلبا وذلك لوجود تعارض بين هذه المصالح بين الطرفين في مشاريعهم المقامة في المنطقة بحيث ترى الدراسة أن هذه التنافس ليس سياسيا فقط بقدر ما هو عقائدي (سني، شيعي) والبحث عن مصادر سيطرة ونفوذ أكبر خصوصاً في الدول الإسلامية في المنطقة.

النتائج

1. صدق الفرضيتين وذلك أن وجود قوتين مختلفتين أيديولوجيا ويمتلكان قدرات متشابهة إلى حد ما يمكنهم من التنافس في المنطقة، وأن هذا التنافس أثر سلباً على المنطقة بحيث أضعفت من ولاءات بعض التيارات الأيديولوجية لدولها وأصبحت انتمائها فكري أيديولوجي.
2. استطاعت تركيا بلورة منظومة سياسة خارجية متكاملة تحدد أليات التعامل مع القضايا المحيطة بها في الإقليم، وذلك من خلال التعامل مع كل دولة من دول الإقليم بشكل مختلف عن الأخرى تحددتها معيار المصلحة .
3. تعول إيران بشكل كبير على بعد التقارب الشيعي لشعوب المنطقة، ووجود طائفة شيعية مهمشة وبعيدة عن صنع القرار بحيث أصبحت هي الداعم لهذه الفئة سراً وعلناً.

4. إن وجود خلاف أيديولوجي (شيعي- سني) بين الدولتين زاد من مستوى التنافس بينهما بالشكل الذي سمح لكل دولة إستخدام هذا العامل في زيادة تأثيرها في شعوب دول الإقليم.
5. نجحت تركيا في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط في بلورة موقف يمكنها من ترتيب أولوياتها في التعامل مع المنطقة المحيطة بها بشكل متكامل وبما يحقق لها مصلحتها.
6. الخلفية السياسية لبعض أزمات الشرق الأوسط كالأزمة السورية والأزمة اليمنية والتناحر في العراق هي تضارب المصالح التركية الإيرانية بامتياز بحيث سعت كل دولة إلى إبراز نفسها كقوة إقليمية قادرة على التأثير.
7. تشترك إيران وتركيا في وجود مصلحة لكلا الطرفين بالعراق من حيث البحث عن مراكز للهيمنة الإقليمية، بالإضافة إلى منع الأكراد في شمال العراق من قيام دولتهم.
8. كان للتغيرات السياسية التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط أثر كبير على معادلة التوازن الإقليمي بحيث ساهمت في إعادة رسم خارطة القوى في الشرق الأوسط وذلك من خلال الأزمات التي حدثت بفعل الربيع العربي كالأزمة السورية واليمنية والتحولت في القضية الفلسطينية.

التوصيات

1. هناك حاجة لإعادة الفعالية للنظام الإقليمي العربي بشكل كبير، وذلك لمنع أي فجوة تمكن الدول المجاورة من استغلالها لمصالح شخصية وزيادة الهيمنة.
2. على الأمم المتحدة والهيئات الدولية أن تكون أكثر فعالية في منطقة الشرق الأوسط والتدخل بقضاياها بشكل مباشر بما لا يؤثر على سيادة الدولة وبالشكل الذي يحفظ الأمن والسلامة للإقليم لا أن يكون ساحة للتنافس بين الدول المتصارعة.
3. على الدول في الشرق الأوسط أن تزيد منعتها الداخلية وتعمل على تعزيز مفاهيم المواطنة والقيم الصحيحة لكي لا تستغل الدول المتصارعة هذه الاختلافات الأيديولوجية واللعب على وترها لوضع موطىء قدم لها في المنطقة.
4. لا بد من زيادة التنسيق بين الدول العربية وتركيا لمواجهة خطر النفوذ الشيعي، وذلك بدعم حركات المعارضة الداخلية في إيران، وأن تدرك إيران أن تدخلها في شؤون دول الشرق الأوسط سيكون وبالاً عليها.
5. من الواجب على دول الشرق الأوسط بشكل عام والعربية بشكل خاص تحصين جبهتها الداخلية من أي انقسام أو فتح المجال لأي فجوة تمكن الدول المتنافسة من استغلالها بشكل سلبي.

Sources and References (Arabic & English)

- Abdelati, Mohamed. (2009). *Turkey between the challenges of insiders and external stakes*, Al-Jazeera Center for Studies, i.
- Abdul Aziz, Dunya. (2014). *Turkish-Iranian rivalry to promote their political development in the Arab region after the Arab Spring revolutions*, article published in the Turkish newspaper of 20/10/2014.
- Abdulaziz, Dina. (2013). *The Turkish-Iranian rivalry towards the promotion of its political model in the Arab region after the Arab spring revolutions*, Ruyat Tiyakia magazine, Sta Center for Political, Economic and Social Studies, Ankara.
- Al-Aza'r, Mohammed Khaled. (1993). Regional Action Circles of Turkish Politics, *Journal of Arab Affairs*, Issue 74.
- Al-Azhar, Mohammed Khaled. (1993). Regional Action Circles of Turkish Politics, *Journal of Arab Affairs*, Issue 74.
- Al-Barsan, Ahmed. (2012). *The Turkish and European Projects*, Amman, Middle East Studies Center.
- Alhahna, Adel. (2018). *Turkish-Iranian rivalry in the Arab region, unpublished doctoral dissertation*, Mutah University, Karak, Jordan.
- Al-Jazeera News, Krishan, Mohammad, Bishara, Azmi, Turkey and Iran: Competing for regional leadership sparked by revolutions, a modern program revolution, 21/1/2012.
- Bakir, Ali Hassan. (2012). *The Syrian Revolution in the Iranian-Turkish Equation: Current Predicament and Scenarios*, Arab Center for Research and Policy Studies.
- Bakir, Ali Hassan. (2012). *Turkey and the Palestinian Question in the Shadow of the Arab Spring*, Doha, Al-Jazeera Center for Studies.

- Bakir, Ali Hassan. (2013). *Geostrategic Dimensions of Iranian and Turkish Policy towards Syria*, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar.
- Bishara, Azmi. (2012). *Arab and Iran Review in History and Politics*, Doha, Arab Center for Research and Policy Studies.
- Bulent, Ares, Hamad, Jawad, *et al.* (2012). *The Turkish Transformation Towards the Arab Region*, Center for Middle Eastern Studies, i.
- Dali, Khurshid. (2015). *Storm of Packages and the Test of Turkish-Iranian Relations*, article published on Al Jazeera website on 7/5/2015.
<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/4/2>.
- E'dwan, Tayel. (2013). *Turkey and Iran's Regional Strategy for the Middle East*, Unpublished Master Thesis, Middle East University, Amman, Jordan.
- Faraqed, Salman. (2014). Turkish-Iranian Relations, *Journal of Iranian Studies*, No. 15, March.
- Hariri, Jassim Younis. (2017). Gulf-Iranian Competition in Iraq after the US Withdrawal, *Journal of Political Science*, University of Baghdad, Iraq.
- Hassan, Kamal Abdullah. (2011). *Turkey's Strategy in the Middle East after the Events of September 11, 2001*, PhD thesis, University of Sulaymaniyah, Iraq.
- Kafarneh, Ahmed. (2018). Strategic Options for Turkey Regionally and internationally, *Journal of Studies*, Volume 45, Number 4.
- Kush, Omar. (2015). *The vacuum scenarios: The Arabs amid the chaos of global strategies and regional interests*, an article published at the site of Act on 13/5/2015.
- Ladmy, Mohamed Arabi. (2014). *Turkish-Iranian rivalry over spheres of influence in the Middle East. 1994-2014*, Master of

- Political Science unpublished, University of Mohammed Khader, Biskra, Algeria.
- Oglu, Ahmed Daoud. (2010). *The strategic depth of Turkey's position and its role in the international arena*, Beirut, Arab Science Publishers Center and Al Jazeera Center for Studies, translated by Mohammed Jaber Thalji and Tarek Abdul Jalil.
 - Peppers, Samia. (2017). Turkish-Iranian rapprochement and the future of the Syrian crisis, *Journal of Arab Affairs*, League of Arab States, Secretariat General.
 - Rahahla, Ahmed Suleiman. (2014). *The New Turkish Role in the Middle East*. Unpublished Master Thesis, Middle East University, Amman, Jordan.
 - Rantisi, Mahmoud Samir. (2015). *Storm Al-Hazm: the limits of the Turkish-Iranian rivalry*, Doha, Al-Jazira Center for Studies.
 - Zantoty, J. (2012). *Turkey: Background and USA Relations*, Congressional Research Service.
 - Zeyara, Kawther. (2015). *Turkish-Iranian rivalry in the Middle East, 2002-2015*. Master Thesis, Qasidi University, Marbah, Ouargla, Algeria.